

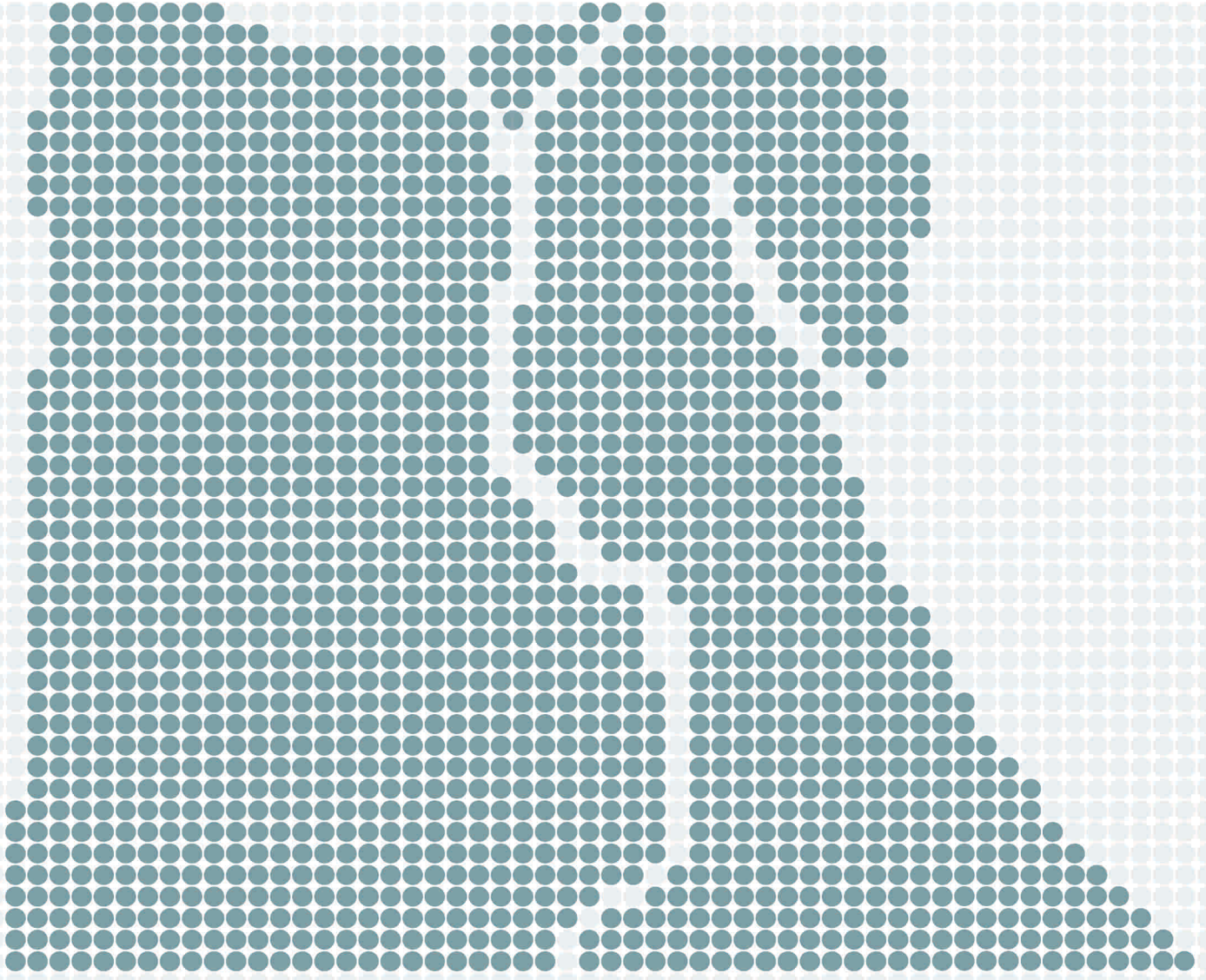
بارومتر الأعمال

العدد ٣٣ ٢٠١٤



ECES

المركز المصري
للدراسات الاقتصادية
تعمل من أجل مستقبل مصر الاقتصادي



الأداء والتوقعات لقطاع الأعمال المصري

نعمل من أجل مستقبل مصر الاقتصادي

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة تهدف إلى تعزيز صنع السياسات العامة والخاصة من خلال الدراسة العلمية المتخصصة والنقاش البناء التزاماً بأهداف التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والاندماج العالمي والمشاركة والتعددية والشفافية.

عن بارومتر الأعمال

في محاولة لتوفير معلومات عن الحالة الراهنة للنشاط الاقتصادي في مصر، قام المركز المصري للدراسات الاقتصادية بنشر أول عدد من تقرير بارومتر الصناعة عام ١٩٩٨. وتناولت هذه الدورية نتائج المسح نصف السنوي لعينة تضمنت ١٦٥ شركة مختارة من قطاع الصناعة. ولتعميق محتوى التقرير، تم توسيع قاعدة المسح في عدد يوليو ٢٠٠٠ لتشمل ٣٥ شركة من قطاع التشييد والبناء. ومن ثم تحول بارومتر الصناعة إلى بارومتر الأعمال. بعدها تم توسيع قاعدة المسح في يوليو ٢٠٠٢ لتشمل ١٠ شركات من قطاع السياحة. وفي يوليو ٢٠٠٦، تم توسيع المسح مرة أخرى ليصل عدد شركات العينة إلى ٢٢٠ شركة (بدلاً من ٢١٠). وفي يوليو ٢٠٠٧، تمت إضافة ١٥٤ شركة ليصبح إجمالي عدد شركات العينة الجديدة ٤٧٤ شركة. وابتداءً من يوليو ٢٠١١، يعتمد بارومتر الأعمال على مسح بالعينة تم تعديله وفقاً لحجم الشركات ويضم ٢١٨ شركة كبيرة، و٥٧ شركة متوسطة، و١٩٩ شركة صغيرة. ويتحدد حجم الشركات بعدد الموظفين طبقاً لتصنيف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حيث يبلغ عدد الموظفين في الشركات الصغيرة ٥-٤٩؛ وفي الشركات المتوسطة ٥٠-٩٩ بينما يزيد عن ١٠٠ في حالة الشركات الكبيرة. وبدءاً من يناير ٢٠١٣، يتضمن بارومتر الأعمال مؤشراً يلخص نتائج الاستبيان ومتابعة التغيرات التي تطرأ على بيئة الأعمال بمرور الوقت. حيث يتم حساب المؤشر للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء مرة بغرض تقييم الأداء ومرة أخرى للتوقعات.

ويغطي هذا العدد من بارومتر الأعمال نتائج مسح يقوم على عينة مصنفة قطاعياً وممثلة تتكون من ٤٧٤ شركة من شركات القطاع العام والخاص. ويتضمن المسح تقييم هذه الشركات للنمو الاقتصادي ونتائج أعمالها خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ من حيث الإنتاج، والمبيعات، ومستوى استغلال الطاقة، والمخزون، والأسعار، وتكلفة الأجور، والعمالة، والاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، يلخص العدد توقعات هذه الشركات للأداء الاقتصادي بشكل عام ولأنشطتها بشكل خاص خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤.

من أعضاء مجلس إدارة المركز

عمر مهنا، رئيس مجلس إدارة مجموعة السويس للأسمنت (رئيس مجلس الإدارة)
محمد تيمور، رئيس مجلس إدارة شركة "فاروس" القابضة للاستثمارات المالية (نائب رئيس مجلس الإدارة)
طارق زكريا توفيق، العضو المنتدب، مجموعة شركات القاهرة للدواجن (الأمين العام)
علاء هاشم، عضو مجلس الإدارة، موكيت ماك، ومستشار تحول الشركات - (أمين الصندوق)

فريق العمل بالمركز

شريف الديوانى، المدير التنفيذي
أمنية حلمي، مدير البحوث
ماجدة عوض الله، نائب المدير للشئون المالية والإدارية
طارق الغمراوي، اقتصادي
نادين عبد الرؤوف، باحثة اقتصادية
ياسر سليم، مدير التحرير
فاطمة علي، مترجمة/محررة

تصميم وطباعة

أليكس ديزاينز جرافيكس سنتر

للحصول على مزيد من المعلومات يرجى المراسلة على العنوان التالي:

المركز المصري للدراسات الاقتصادية
أبراج نايل سيتي، البرج الشمالي، الدور الثامن، كورنيش النيل، رملة بولاق
القاهرة ١١٢٢١، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٤٤ - ٢٤٦١ ٩٠٣٧ (٢٠٢) فاكس: ٢٤٦١ ٩٠٤٥ (٢٠٢)
بريد إلكتروني: eces@ecses.org.eg الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.ecses.org.eg



بارومتر الأعمال

العدد ٣٣ - ٢٠١٤

أعضاء مساهمون:
البنك التجاري الدولي

المحتويات

تقديم

١ مقدمة

١ ملخص وتوقعات الاقتصاد الكلي

٢ أهم النتائج

٣ مؤشر بارومتر الأعمال

٤ تقييم الشركات لأدائها السابق وتوقعاتها بصورة تفصيلية

٥ معوقات الأعمال والإصلاحات اللازمة

٦ أولويات احتياجات الشركات من الخدمات المالية

٦ توقعات السياسات

٧ المنافسة والموردون المحليون

٨ المسؤولية الاجتماعية للشركات

٩ الملحق

جداول الملحق

تقديم

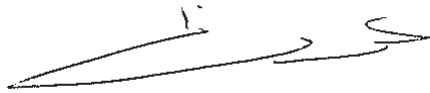
يتشرف المركز المصري للدراسات الاقتصادية بإصدار هذا العدد من بارومتر الأعمال، والذي يتناول تقييم الشركات للأداء الاقتصادي واستراتيجية الأعمال الخاصة بها عن النصف الأول من عام ٢٠١٤ وتوقعاتها مستقبلا. ويحظى المسح المستخدم في هذا العدد بأهمية خاصة نظرا لإجرائه مباشرة بعد الانتخابات الرئاسية وتشكيل الحكومة الجديدة.

فلأول مرة منذ عام ٢٠١١ أدلت الشركات في هذا العدد بآراء إيجابية وتوقعات توسعية، حيث سجل البارومتر تحسنا في قيم كل من الأداء السابق والتوقعات على حد سواء. وتعتبر حالة التفاؤل الكلي التي سادت بين الشركات شهادة على التحسن الملحوظ على الصعيدين السياسي والأمني في مصر الذي شهدته الفترة السابقة. كما تجدر الإشارة إلى أن المسح أجري قبل الخطوة التي اتخذتها الدولة على صعيد إصلاح الدعم، وهو ما أدى إلى تعميق الثقة في الإدارة الاقتصادية للحكومة الجديدة.

وتتسم آراء مجتمع الأعمال حول ترتيب معوقات الأعمال، والإصلاحات المطلوبة، وتوقعات السياسات في هذا العدد بأهمية كبيرة، خاصة في ضوء تبني مصر برنامج إصلاحى جريء يهدف إلى تعزيز الاستثمار والنمو. كما تلقي نتائج الاستبيان الضوء على الإصلاحات الأكثر إلحاحا من وجهة نظر منشآت الأعمال، والتي إذا ما تم تنفيذها بالفعل سوف تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي. وبالنسبة للمعوقات التي تواجه منشآت الأعمال جاء انقطاع الكهرباء كأشد المعوقات يليه عدم الاستقرار السياسي. وفي الواقع، تظهر القيود المتعلقة بالطاقة كأشد المعوقات.

وقد أضفنا إلى هذا العدد قسمين جديدين، يتناول أحدهما أولويات احتياجات منشآت الأعمال، خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من الخدمات المالية، بينما يناقش الآخر مستوى المنافسة عبر القطاعات المختلفة ومدى توافر الموردين المحليين للمدخلات والخدمات؛ حيث تشكل المنافسة بين الشركات والموردين محركا قويا للكفاءة والإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك، يتطرق هذا العدد إلى نشاط المسؤولية الاجتماعية للشركات كأداة لتعزيز العدالة الاجتماعية.

وإنني على ثقة بأن بارومتر الأعمال والمطبوعات البحثية الأخرى التي يصدرها المركز سوف تسهم في صنع سياسات اقتصادية رشيدة وتساعد على اجتياز فترة التحول الاقتصادي الحرجة التي تمر بها البلاد بنجاح.



عمر مهنا

رئيس مجلس الإدارة

ملخص وتوقعات الاقتصاد الكلي

تحسن معدل النمو الاقتصادي خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، وإن كان بدرجة أقل خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤

سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٢,٥٪ خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ (يناير-مارس ٢٠١٤) مقابل ٢,٢٪ خلال الربع المناظر من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣، مدفوعاً بالنمو في قطاعات التشييد والبناء، والاتصالات، والصناعة التحويلية، وعلى الرغم من تأثره سلباً بفعل النمو السالب في قطاع السياحة. وجاء النمو خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ مدفوعاً بارتفاع الاستهلاك الخاص والعام والاستثمارات، ولكن الهبوط في صافي الصادرات أدى إلى تقويضه.

ومن المتوقع ارتفاع معدلات النمو خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ مدفوعاً باحتمالات ضخ استثمارات جديدة والإصلاح المالي والحزم التحفيزية فضلاً عن استمرار التعافي الاقتصادي العالمي وإن كان مازال ضعيفاً (٨,٣٪ في عام ٢٠١٥ وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي)^١، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة. ومن المتوقع أن يظل الاستهلاك هو المحرك الرئيسي للنمو.

تراجع طفيف في معدل البطالة من المتوقع أن يستمر خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥

بعد تزايد معدلات البطالة طوال السنوات الثلاثة الماضية منذ عام ٢٠١١، شهدت البطالة تراجعاً طفيفاً لأول مرة إلى ١٣,٣٪ في يونيو ٢٠١٤ مقابل ١٣,٤٪ في مارس من ذات العام. ويمكن تفسير هذا التراجع بالزيادة في فرص التشغيل بمقدار ٢٩ ألف فرصة عمل خلال ذلك الربع، الأمر الذي ربما يكون ناتجاً عن الحزم التحفيزية التي أطلقتها الحكومة. ومن المتوقع أن تستمر معدلات البطالة في التراجع ولكن بصورة بطيئة خلال الفترة القادمة. وسوف تسهم المشروعات الكبرى التي ستقوم الحكومة بتنفيذها بالإضافة إلى التعافي المتوقع في الاستثمارات الخاصة في تراجع البطالة. ويعود هذا التعافي في الاستثمارات إلى التفاؤل السائد نتيجة الحزم التحفيزية الأخيرة والتحسين الملحوظ في الوضع الأمني مما يعطي إشارات إيجابية للمستثمرين المصريين والدوليين على حد سواء.

مقدمة

يستعرض هذا العدد من بارومتر الأعمال نتائج استبيان يشمل عينة طبقية تتكون من ٤٧٤ شركة حول تقييم هذه الشركات لأدائها السابق وتوقعاتها للاقتصاد المصري واستراتيجية الأعمال الخاصة بها خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ (يناير-يونيو)^١ والنصف الثاني (يوليو-ديسمبر)، على التوالي. وتأتي نتائج الاستبيان في حينها، إذ تلقي الضوء على توقعات منشآت الأعمال الاقتصادية للنصف الثاني من عام ٢٠١٤ في ظل استقرار الوضعين السياسي والأمني. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن هذا العدد يستعرض تقييم المنشآت لأدائها السابق على خلفية عملية انتخاب رئيس جديد للبلاد وتشكيل حكومة جديدة.

ويعرض هذا العدد ثلاثة آراء مكملية يمكن الاستفادة بها في تصميم السياسات العامة لتشجيع الاستثمارات الخاصة، وهي: ترتيب المعوقات التي تواجه منشآت الأعمال من حيث شدتها، والإصلاحات اللازمة، والتوقعات في مجال السياسات. كما أضيفت أقسام جديدة لهذا العدد، وهي: احتياجات منشآت الأعمال (خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة) من الخدمات المالية، وحدة المنافسة بين القطاعات، ومدى توافر الموردين المحليين، وذلك إلى جانب قسم خاص يُضاف إلى هذا العدد فقط حول أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات.

مؤشر بارومتر الأعمال لكافة شركات العينة

التقييم

(يوليو - ديسمبر ٢٠١٣)

٤٦,٧

(يناير - يونيو ٢٠١٤)

٥٠,٥

التوقعات

(يناير - يونيو ٢٠١٤)

٥٥,٣

(يوليو - ديسمبر ٢٠١٤)

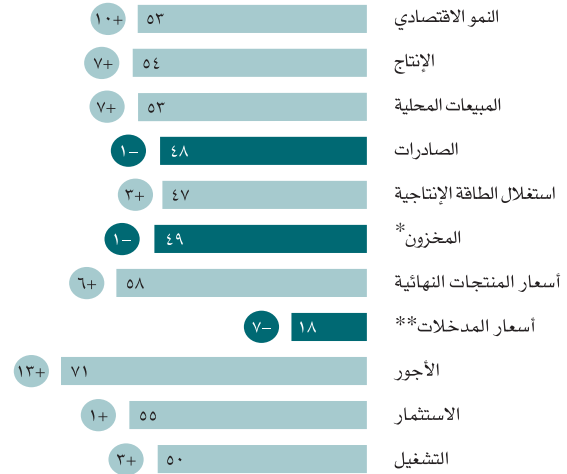
٥٨,١

^١ انظر فقرة "عن بارومتر الأعمال" للاطلاع على وصف للعينة التي يشملها الاستبيان.
^٢ يستخدم المركز المصري للدراسات الاقتصادية السنة المالية التي تبدأ من أول يوليو وتنتهي في آخر يونيو من العام التالي كإطار زمني مرجعي لبارومتر الأعمال، وذلك مراعاة للاتساق مع دورة الموازنة الحكومية وتقارير البيانات الاقتصادية.
^٣ وزارة التخطيط، تقرير المتابعة ربع السنوي.
^٤ صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر ٢٠١٤.

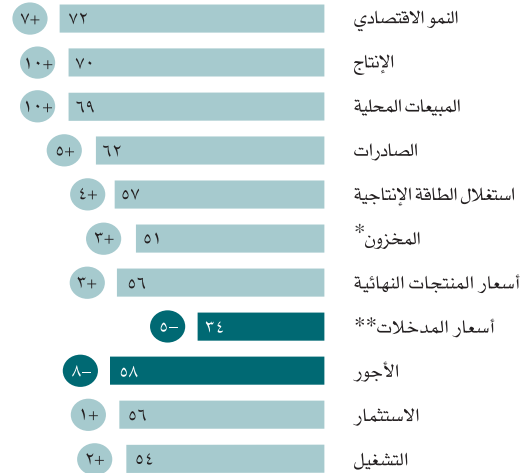
أهم النتائج أداء الشركات وتوقعاتها

- شهد مؤشر بارومتر الأعمال تحسنا في قيم الأداء السابق والتوقعات (بمقدار ٤ و ٣ نقاط، على التوالي)، مما يعكس مناخ أعمال مواتيا بصورة أكبر.
- عبرت الشركات عن رأي إيجابي بشأن النمو الاقتصادي لأول مرة منذ عام ٢٠١١.
- عملت الزيادة الكبيرة في الأجور على تخفيف وقع ارتفاع الأسعار على الطلب المحلي، مما حافظ على زيادة متواضعة في المبيعات المحلية. وجاء أداء الشركات في قطاع الخدمات أفضل منه في قطاع الصناعة التحويلية بمقدار نقطتين في حين جاء أداء شركات الصناعة التحويلية ثابتا.
- شهد قطاعا التشييد والبناء والسياحة التعافي الأكبر، مع ارتفاع السياحة من أساس أقل بلغ ٤٦ نقطة في العدد السابق.
- تحسن الأداء الكلي للشركات الكبيرة بمقدار ٣ نقاط مقارنة بالشركات الصغيرة والمتوسطة.
- قامت الشركات العامة بزيادة استثماراتها على حساب خفض التشغيل، وذلك خلافا للشركات الخاصة التي قامت بتثبيت مستوى الاستثمارات مع زيادة التشغيل بصورة طفيفة.
- توقعات بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وتوقعات متفائلة بشأن الإنتاج والمبيعات والصادرات مع توقعات بارتفاع الأسعار في الناتج والمدخلات وانخفاض الأجور.
- ثبات التوقعات بشأن الاستثمارات والتشغيل في المتوسط.
- قطاع السياحة يقود التوقعات الإيجابية الكلية، وثبات قطاع الصناعة التحويلية.
- أفادت الشركات بأن تكرار انقطاع الكهرباء وعدم الاستقرار السياسي وصعوبة الحصول على الطاقة شكلت أهم المعوقات التي واجهتها.
- تتوقع غالبية الشركات ثبات أو ارتفاع التجارة والائتمان والضرائب، بينما تتوقع الغالبية انخفاض دعم الإنتاج.

الأداء السابق للشركات عن الفترة يناير - يونيو ٢٠١٤ (الدوائر تشير إلى التغير في المؤشر نسبة إلى نصف السنة السابق)



توقعات الشركات للفترة يوليو - ديسمبر ٢٠١٤ (الدوائر تشير إلى التغير في المؤشر نسبة إلى نصف السنة السابق)



المصدر: حسابات الباحثين استنادا إلى نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال.

أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون والعكس بالعكس.

** تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على

المؤشر العام، ومن ثم، يشير انخفاض قيمة المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.

٢٠١٤ ثم إلى ٤٩، ١١٪ في أغسطس. وقد أدت الزيادات الأخيرة التي أقرتها الحكومة في أسعار المنتجات البترولية إلى هذا الارتفاع بشكل مباشر وغير مباشر من خلال الزيادات في أسعار النقل والمواد الغذائية.

وبعد خفض سعر الفائدة عدة مرات خلال العام السابق (٢٠١٣)، قام البنك المركزي المصري برفعها في يوليو ٢٠١٤ للحد من

توقعات بمعدلات تضخم ثنائية الرقم خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥

تراجعت مستويات التضخم خلال النصف الثاني من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ (يناير-يونيو ٢٠١٤) نتيجة تراجع أسعار الغذاء العالمية، حيث انخفض التضخم من ٤، ١١٪ في يناير ٢٠١٤ إلى ٢، ٨٪ في يونيو ٢٠١٤، إلا أنه ارتفع لاحقا إلى ٤، ١١٪ في يوليو

^٢ يستخدم المركز المصري للدراسات الاقتصادية السنة المالية التي تبدأ من أول يوليو وتنتهي في آخر يونيو من العام التالي كإطار زمني مرجعي لبارومتر الأعمال، وذلك مراعاة للاتساق مع دورة الموازنة الحكومية وتقارير البيانات الاقتصادية.

^٣ وزارة التخطيط، تقرير المتابعة ربع السنوي.

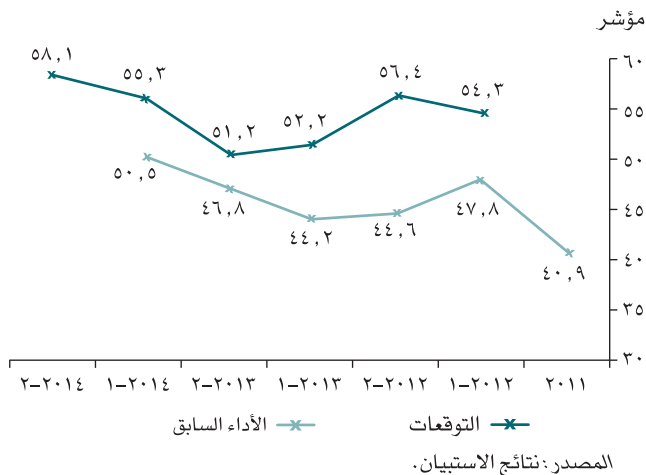
^٤ صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر ٢٠١٤.

تشير التقديرات المبدئية لعجز الموازنة خلال الفترة يوليو-مايو من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى تراجعها إلى ٩,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٧,١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المناظرة من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣. وتستهدف الحكومة حاليا وصول العجز إلى ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤. وطبقا للموازنة الجديدة المعدلة، تم خفض فاتورة الدعم بمقدار ٤١ مليار جنيه نتيجة الإصلاحات الأخيرة. كما أن الحكومة في طريقها إلى إصدار قانوني الضريبة العقارية وضريبة القيمة المضافة، والأخيرة من المقدر أن تؤدي إلى ارتفاع إيرادات ضريبة المبيعات بنسبة ١٣٠,٨٪ من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣. ومن ناحية أخرى، تركز الحكومة في الموازنة الجديدة على توجيه مزيد من الإنفاق لبرامج الحماية الاجتماعية للمجموعات الأكثر فقرا مثل برامج المعاشات والتأمين الصحي وتطوير المناطق العشوائية.

مؤشر بارومتر الأعمال^٦

أثرت التطورات الإيجابية في خارطة الطريق السياسية والتفاوض الذي ساد في أعقاب الانتخابات الرئاسية على توقعات الأعمال كما يتضح من مؤشر بارومتر الأعمال، والذي شهد ارتفاعا بمقدار ٤ نقاط مما يعكس نتائج أعمال أفضل (الشكل ١). كما يشير المؤشر إلى استمرار حالة التفاؤل السائدة في التوقعات مما يعكس توقعات منشآت الأعمال بارتفاع النمو الاقتصادي. وجاءت توقعات الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء متفائلة وإن كانت ملحوظة بدرجة أكبر بين الشركات الكبيرة.

الشكل ١: مؤشر بارومتر الأعمال الكلي



التوقعات التضخمية المنتظرة نتيجة الزيادات الأخيرة في أسعار الطاقة، حيث رفع سعر الفائدة بمقدار مائة نقطة أساس. ومن المتوقع استمرار ارتفاع التضخم خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ (يوليو-ديسمبر ٢٠١٤) وذلك بسبب الآثار اللاحقة المتوقعة. هذا وقد عدلت وحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU) توقعاتها للتضخم في مصر لعام ٢٠١٤ إلى ٩,٥-١٠٪، في حين توقعت المجموعة المالية هيرميس ارتفاعه بنسبة ١٢٪ وصندوق النقد الدولي بنسبة ١٠,١٪.

اتجاه واعد في ميزان المدفوعات مع احتمالية استمرار الحاجة لمزيد من الدعم الخارجي

بلغ العجز في ميزان المدفوعات ١,٥ مليار دولار أمريكي خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ ثم تحول إلى فائض بمقدار ٠,٢ مليار دولار خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، أي تحسن من -٠,٦٪ إلى ٠,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من تفاقم العجز في ميزان السلع والخدمات من ٥,٥ مليار دولار إلى ٨,٦ مليار دولار خلال الفترة بين الربع المالي الثالث ٢٠١٢/٢٠١٣ والربع المالي الثالث ٢٠١٣/٢٠١٤، نتيجة للزيادات في واردات السلع بصفة رئيسية، إلا أن هذا الارتفاع في العجز قوبل بتحويلات رسمية قيمتها ٥,٥ مليار دولار من بلدان الخليج مما عمل على موازنته وأكثر. وهكذا تحول الحساب الجاري من عجز قيمته ٠,٨ مليار دولار إلى فائض قيمته ٠,٥ مليار (٢,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وارتفع فائض الحساب الرأسمالي والمالي من صفر تقريبا في الربع المالي الثالث ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٠,٥ مليار دولار في الربع المالي الثالث ٢٠١٣/٢٠١٤.

واستمر صافي الاحتياطيات الدولية في النمو بشكل بطيء خلال الفترة من ديسمبر ٢٠١٣ وحتى إبريل ٢٠١٤ ولكنه شهد تراجعا في شهري مايو ويونيو ٢٠١٤ نتيجة لتمويل السلع الأساسية مع سداد أقساط الدين المستحق لنادي باريس، لتصل الاحتياطيات إلى ١٦,٧ مليار دولار (٤,٣ شهور من الواردات).

توقعات بانخفاض العجز في الموازنة خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥

استحدثت الحكومة مجموعة من التدابير لضبط أوضاع المالية العامة بهدف تخفيض العجز المتزايد في الموازنة العامة، حيث

Helmy, Omneia. 2013. The Merits of a Value-Added Tax in Egypt. Presentation delivered at ECES on November 18, 2013. ^٦ يتخذ مؤشر بارومتر الأعمال قيما تتراوح بين صفر ومائة، حيث تشير الزيادة في قيمة المؤشر إلى وجود مناخ أعمال موات بدرجة أكبر والعكس صحيح.

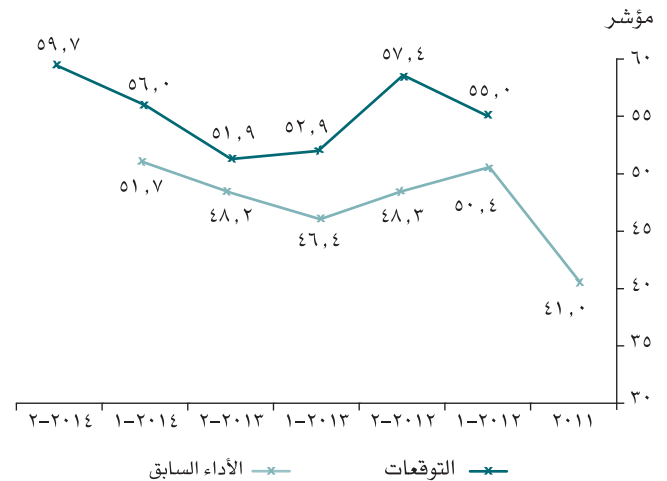
المحلي وحافظت على زيادة النمط الاستهلاكي مما ساعد على الحفاظ على مستوى كبير من المبيعات المحلية. وبعبارة أخرى، مازال الاستهلاك الخاص هو المحرك الرئيسي للنمو في مصر. وبرغم التراجع في المبيعات الدولية (للاطلاع على المزيد حول معوقات التصدير انظر لاحقا في هذا العدد)، والذي عمل الطلب المحلي على التخفيف من حدته، واصلت الشركات خططها بشأن الاستثمار والتشغيل ولكن بصورة حذرة.

شهدت الشركات في قطاعي التشييد والبناء والسياحة أكبر قدرا من التعافي خلال الفترة يناير-يونيو ٢٠١٤. ومن الواضح أن الشركات في قطاع الخدمات تفوقت من حيث الأداء على الشركات في الصناعة التحويلية والتي جاء أداؤها ثابتا. وتجدر الإشارة هنا إلى أن شركات الصناعة التحويلية أفادت بأن صعوبة الحصول على الطاقة تأتي في مقدمة المعوقات التي واجهتها والتي ربما تكون قد أثرت على أداؤها وخططها التوسعية بشكل كبير. وأعربت الشركات في قطاعات السياحة والنقل والمالية عن أفضل الآراء من حيث النمو. وشهدت الأسعار والأجور زيادة في جميع القطاعات. وظلت الاستثمارات ثابتة نسبيا ولكنها زادت في قطاع النقل والقطاع المالي. كذلك، جاءت نسبة التشغيل ثابتة وإن زادت بصورة كبيرة قدرها ٨ نقاط في قطاع التشييد والبناء.

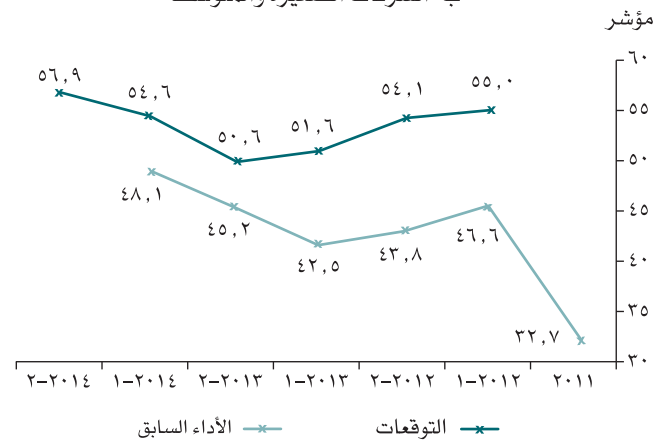
جاء الأداء الكلي للشركات الكبيرة خلال الفترة يناير-يونيو ٢٠١٤ أفضل بصورة طفيفة منه في الشركات الصغيرة والمتوسطة. وحافظت الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء على مستوى الإنتاج والمبيعات المحلية (الأعلى في الشركات الكبيرة). غير أنه نتيجة ارتفاع أسعار المدخلات، تراجعت صادرات الشركات الصغيرة في حين حافظت الشركات الكبيرة على مستوى صادراتها. وانعكس ذلك على زيادة مستوى المخزون لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة بينما انخفض بشكل طفيف لدى الشركات الكبيرة. وارتفعت الأجور بشكل كبير في الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء (١٦ و ١١ نقطة على التوالي)، بينما لم يظهر أي اختلاف ملموس فيما بينهما من حيث استراتيجيات الاستثمار والتشغيل.

كما لم يلاحظ أي اختلاف بين الشركات العامة والخاصة من حيث آرائها بشأن النمو الاقتصادي والإنتاج والمبيعات المحلية. حيث أفادت الشركات العامة بانخفاض كبير في المخزون لديها بينما أفادت الشركات الخاصة بزيادته. وأفادت الشركات العامة والخاصة على السواء بزيادة كبيرة في أسعار المنتجات النهائية والمدخلات بالإضافة إلى زيادة كبيرة في الأجور في القطاع

الشكل ٢: مؤشر بارومتر الأعمال
(الشركات الكبيرة مقابل الشركات الصغيرة والمتوسطة)
أ- الشركات الكبيرة



ب- الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: حسابات الباحثين استنادا إلى نتائج الاستبيان.

تقييم الشركات لأدائها السابق وتوقعاتها بصورة تفصيلية

الأداء السابق للشركات

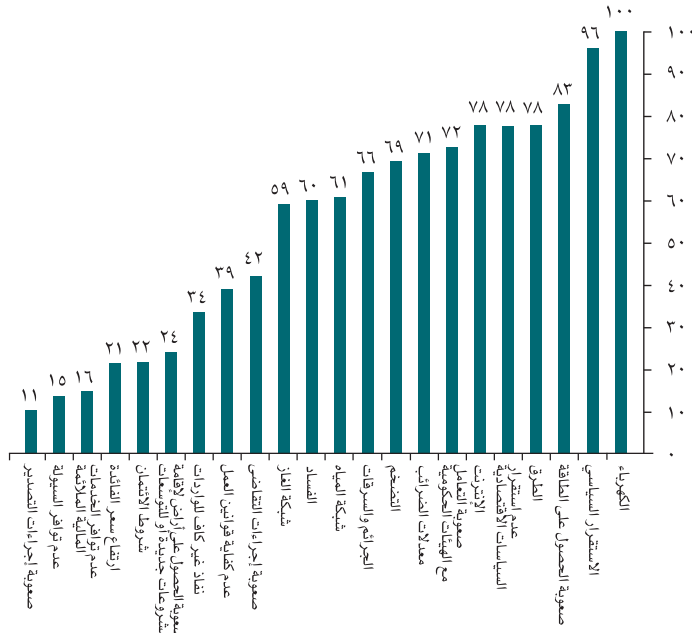
خلال الفترة يناير-يونيو ٢٠١٤، تأثر أداء الشركات بحالة التفاؤل العامة التي سادت على خلفية الانتخابات الرئاسية في ذلك الوقت. وفي ضوء التوقعات الإيجابية بشأن النمو الاقتصادي (أول توقعات بالنمو منذ عام ٢٠١١)، تشجعت الشركات على زيادة الإنتاج ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية لديها. وزادت المبيعات المحلية، وإن كانت زيادة محدودة، متأثرة بارتفاع أسعار المنتجات النهائية والمدخلات. إلا أن الزيادة الكبيرة في الأجور عملت على تخفيف الآثار الناجمة عن ارتفاع الأسعار على الطلب

معوقات الأعمال والإصلاحات اللازمة

أشد المعوقات: تكرار انقطاع الكهرباء، عدم الاستقرار السياسي، صعوبة الحصول على الطاقة، وضعف البنية التحتية للطرق

الشكل ٣: أشد المعوقات التي تواجه قطاع الأعمال

(مؤشر مطبوع لشدة المعوقات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

أفادت الشركات بأن تكرار انقطاع الكهرباء وعدم الاستقرار السياسي وصعوبة الحصول على الطاقة وضعف البنية التحتية للطرق والسياسات الاقتصادية غير المستقرة، بهذا الترتيب، تمثل أشد المعوقات التي تواجهها منشآت الأعمال (الشكل ٣).

تحسين الوضع الأمني يظل في مقدمة متطلبات منشآت الأعمال

في هذا العدد من بارومتر الأعمال، طُلب من الشركات إبداء مقترحاتها لإزالة معوقات الأعمال سالفة الذكر. وجاء تحسين الوضع الأمني في صدارة احتياجات منشآت الأعمال. فضلا عن ذلك، اقترحت منشآت الأعمال الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة والحد من الاعتماد على منتجات الوقود الأحفوري لحل مشكلة الانقطاع المتكرر للكهرباء وصعوبة الحصول على الطاقة بوجه عام. كذلك تم اقتراح خطة طويلة الأجل لإصلاح

الخاص. كما قامت الشركات العامة بزيادة استثماراتها على حساب خفض التشغيل، الأمر الذي قد يكون ناتجا عن زيادة الاستثمارات كثيفة رأس المال. في حين حدث العكس في الشركات الخاصة والتي قامت بتثبيت مستوى استثماراتها مع زيادة التشغيل بصورة طفيفة.

استراتيجية منشآت الأعمال مستقبلا

اتساقا مع الأداء الإيجابي للشركات خلال الستة أشهر الأخيرة جاءت توقعات الشركات للنصف الثاني من عام ٢٠١٤ أيضا متفائلة. وفي ظل توقعاتها بارتفاع النمو الاقتصادي، تخطط الشركات لزيادة الإنتاج لتلبية الارتفاع المتوقع في المبيعات المحلية وبدرجة أقل في الصادرات. وإجمالا، جاءت أفضل التوقعات من قطاعي السياحة والمال وخاصة نظرا للتحسن النسبي على صعيد الاستقرار السياسي والأداء الأمني. واستثناء من ذلك، أدلت شركات الصناعة التحويلية العاملة في مجالي المنسوجات والأسمدة^٧ بتوقعات سلبية للنمو الاقتصادي ومن ثم تخطط لخفض الإنتاج والمبيعات. وترجع توقعاتها السلبية في جزء منها إلى توقعاتها القوية بخفض الحكومة للدعم الموجه للطاقة والصادرات. غير أن شركات الصناعة التحويلية العاملة في مجالات أخرى مثل الملابس والصناعات الثقيلة أدلت بتوقعات أكثر تفاؤلا مما أضفى استقرارا على توقعات قطاع الصناعة التحويلية ككل.

وأفادت الشركات باعتمادها زيادة مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية وخفض المخزون. وسوف ينطوي النمو المتوقع في الإنتاج على زيادة في الاستثمارات والتشغيل وإن كان بصورة ضعيفة حيث تخطط الشركات للاعتماد بدرجة أكبر على زيادة مستوى استغلال الطاقة وخفض المخزون. غير أنه من المتوقع ارتفاع أسعار المدخلات نتيجة ارتفاع التضخم وتراجع سعر صرف الجنيه المصري مما سيؤدي إلى زيادة أسعار المنتجات وربما يجبر الشركات على خفض الأجر للحد من النفقات، لا سيما بعد الزيادة الكبيرة في الأجر التي شهدتها النصف الأول من عام ٢٠١٤ (انظر جداول الملحق).

وتجدر الإشارة إلى عدم وجود اختلافات كبيرة في التوقعات بين الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة أو بين الشركات المملوكة للدولة والشركات الخاصة.

^٧ هذه التوقعات تتسق مع الانخفاض الأخير في الدعم، وتم الإدلاء بها قبل الزيادة اللاحقة في أسعار الأسمدة.

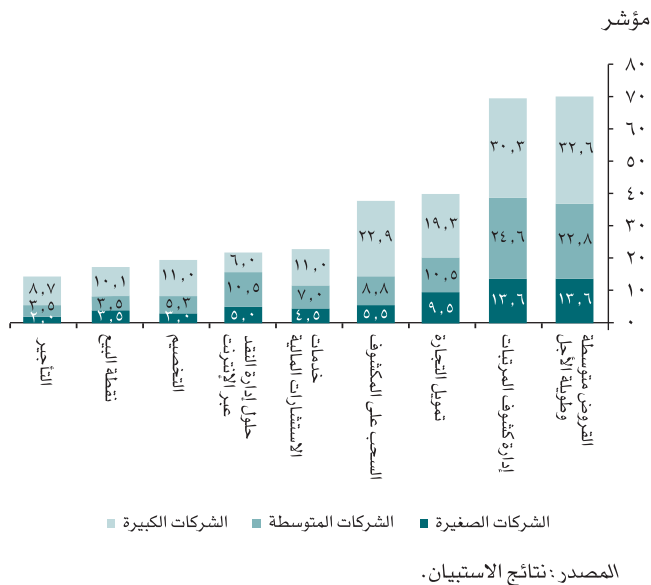
أولويات احتياجات الشركات من الخدمات المالية

من أجل فهم أفضل لرؤية الشركات المصرية حيال الخدمات المالية المختلفة، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، يتضمن بارومتر الأعمال بدءاً من هذا العدد قسماً جديداً يتناول احتياجات الشركات من الخدمات المالية المختلفة.

وتشير النتائج إلى أن غالبية الشركات تتعامل مع البنوك (٩٢٪) من إجمالي الشركات التي شملها الاستبيان، و٨٢٪ من الشركات الصغيرة). وتجدر الإشارة هنا إلى أن التعاملات الرئيسية للشركات مع البنوك تتركز بصفة رئيسية في الودائع والحسابات الجارية والتسهيلات الائتمانية. ومن الأمور الجديرة بالاهتمام أن التسهيلات الائتمانية جاءت أقل بين الشركات الصغيرة والمتوسطة بمقدار ٢٤ نقطة.

أولويات احتياجات الشركات من الخدمات المالية: القروض متوسطة وطويلة الأجل، وإدارة رواتب الموظفين، وتمويل التجارة

الشكل ٥: ما هي أولويات احتياجات الشركات من الخدمات المالية؟



الطرق وشبكات المياه بالإضافة إلى صيانتها بصفة منتظمة. وأبرزت الشركات ضرورة اتساق خطط الإصلاح الحكومية طويلة الأجل عبر الإدارات المختلفة. وأخيراً، تم اقتراح إقامة حوار بين الحكومة والمستثمرين بهدف تحسين بيئة الأعمال بصفة عامة.

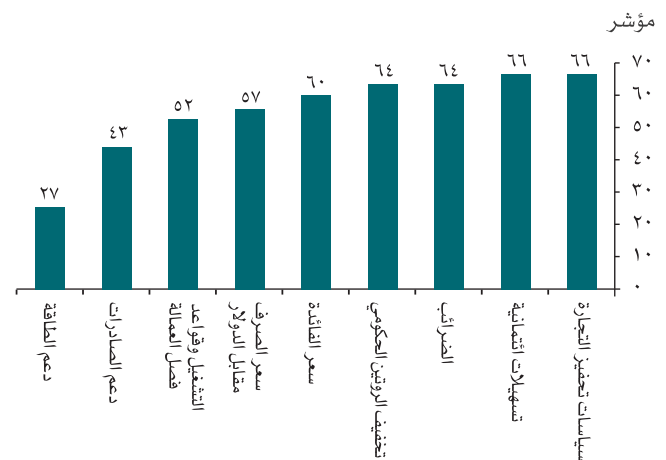
شدة المنافسة هي العائق الأكبر أمام النفاذ لأسواق التصدير

وبسؤال الشركات حول المعوقات الرئيسية التي تحول دون نفاذها للأسواق الدولية، أفادت غالبية الشركات بأن المنافسة الشرسة وصعوبة إجراءات التصدير وارتفاع أسعار المدخلات تمثل المعوقات الرئيسية أمام التصدير. وبالنسبة للشركات الصغيرة جاءت صعوبة إجراءات التصدير في صدارة المعوقات يليها ارتفاع أسعار الطاقة وعدم توافر منتجات وسيطة عالية الجودة (أفادت الشركات بأن ٧٦٪ في المتوسط من مدخلاتها محلية الصنع).^٨

توقعات السياسات

كما يتضح من مؤشر توقعات السياسات (الشكل ٤)، تتوقع الشركات تبني الحكومة لسياسات مستقرة إلى إيجابية لتحفيز التجارة،^٩ وتسهيلات ائتمانية وفرض ضرائب. وفي المقابل، تتوقع غالبية الشركات انخفاض دعم الطاقة. وتعكس غالبية هذه التوقعات حاجة الحكومة لتقليل عجز المالية العامة.

الشكل ٤: توقعات السياسات خلال الستة أشهر القادمة

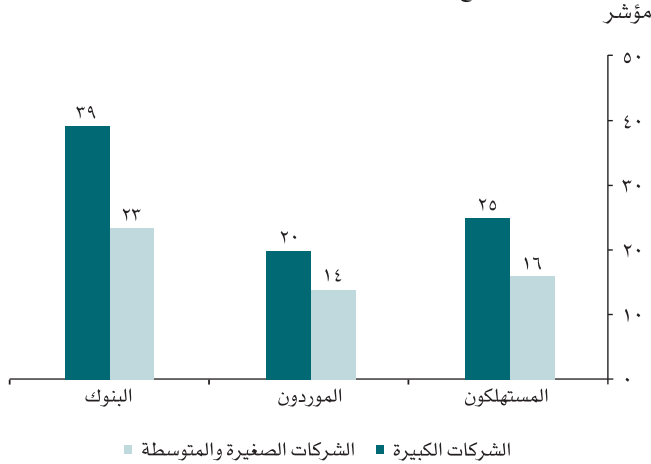


^٨ يشكل المصدرون ٢٤٪ من العينة.

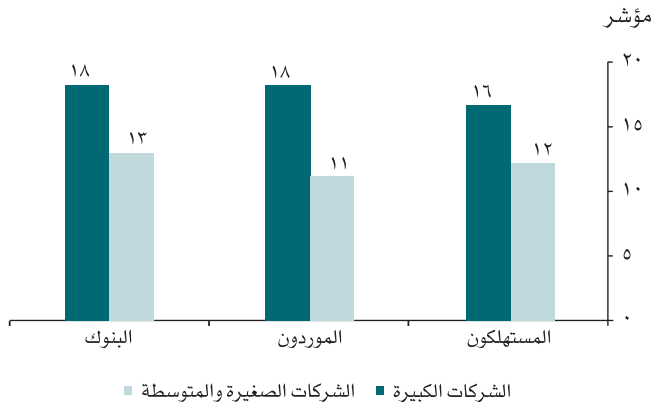
^٩ تشمل سياسات تحفيز التجارة، من بين سياسات أخرى، إصلاح الجمارك وإلغاء الحظر على الواردات وتيسير الحصص.

الشكل ٦: المدفوعات الإلكترونية

أ- هل تستخدم شركتكم أنظمة الدفع الإلكتروني في معاملاتها مع المستهلكين والموردين والبنوك*؟



ب- في حالة عدم استخدام شركتكم لأنظمة الدفع الإلكتروني، هل ترغب في استخدام تلك الأنظمة في المستقبل*؟



المصدر: نتائج الاستبيان.

* تشير الأرقام إلى نسبة الشركات التي جاءت ردودها بالإيجاب.

وفيما يلي تقييم المنافسة بحسب حجم الشركات، حيث جاءت أكبر نسبة من الشركات التي أفادت بمنافسة قوية جدا في قطاعها بين الشركات الكبيرة، في حين جاءت أكبر نسبة من الشركات التي أفادت بمستوى منافسة متوسط (٣ نقاط) بين الشركات المتوسطة.

الدفع الإلكتروني غير شائع في نشاط الأعمال في مصر، وخاصة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة

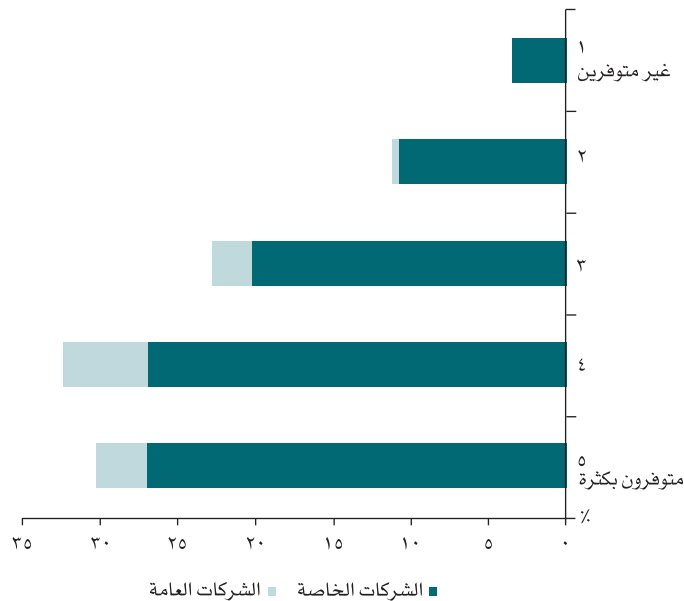
وبسؤال الشركات عما إذا كانت تعتمد نظام الدفع الإلكتروني في معاملاتها مع البنوك أو الموردين أو المستهلكين، جاءت النتائج بأن المدفوعات الإلكترونية أكثر شيوعا مع البنوك، وأقل مع الموردين (٢٠٪ فقط من الشركات الكبيرة و١٤٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة) (الشكل ٦أ). وجاءت درجة الاعتماد على الدفع الإلكتروني أقل في حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتشير النتائج كذلك إلى نسبة الشركات التي لا تستخدم الدفع الإلكتروني أو ليست راغبة في استخدامه في المستقبل القريب (انظر الشكل ٦ب). وهو ما يدل على اعتماد الاقتصاد المصري على المعاملات النقدية بشكل كبير وإلى عدم تطور الأسواق المالية على الرغم من أن الحكومة المصرية أصدرت قانون التوقيع الإلكتروني رقم ١٥ لعام ٢٠٠٤ الذي استحدث مفاهيم المعاملات الإلكترونية والتوثيق الإلكتروني والتوقيعات الرقمية. ويمكن إرجاع ضعف رغبة الشركات إلى عدم توافر معلومات كافية لديها حول استخدامات ومزايا الدفع الإلكتروني وترى أنه محفوف بالمخاطر.

تعد درجة المنافسة من المحركات المهمة لإنتاجية الشركات وكفاءتها. ولإلقاء مزيد من الضوء على سلوك الشركات واستراتيجية الأعمال الخاصة بها، يتضمن بارومتر الأعمال بدءا من هذا العدد قسما يتناول آراء الشركات حيال المنافسة.

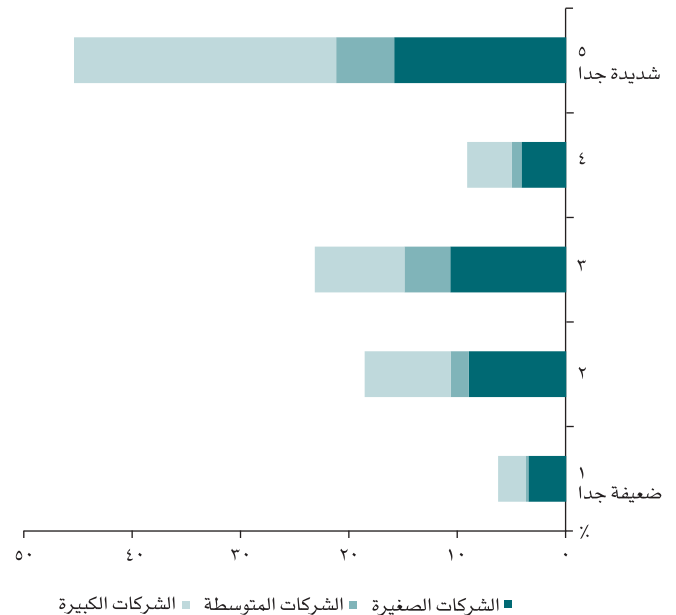
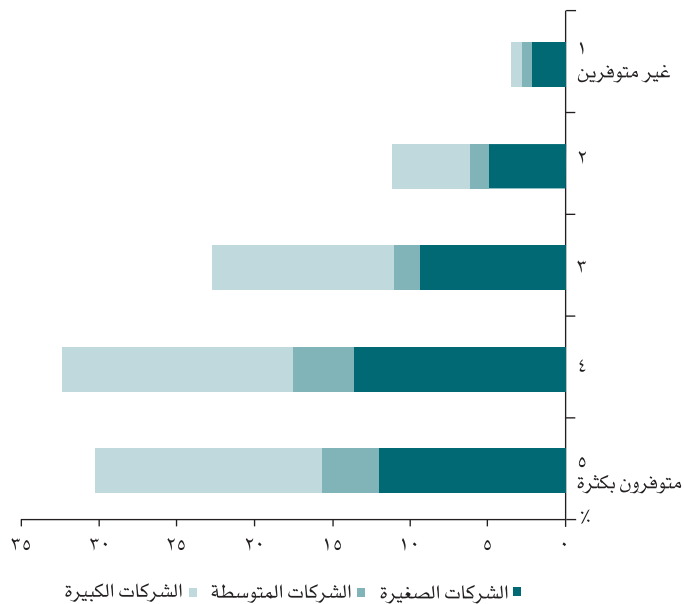
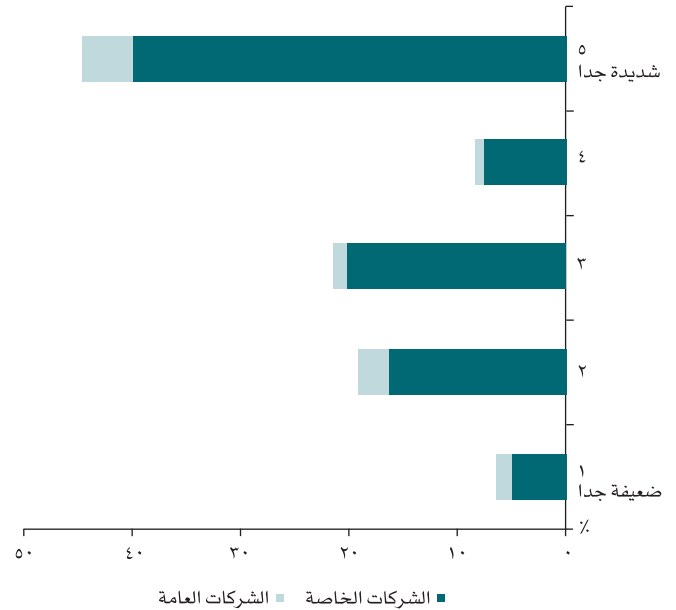
المنافسة والموردون المحليون

ويشير الشكل ٧ إلى نسبة الشركات ودرجات المنافسة التي أفادت بها في قطاعاتها (يشير الرقم ١ إلى أضعف مستوى للمنافسة ويشير الرقم ٥ إلى أقوى مستوى لها). وجاء تقييم أكثر من نصف الشركات للمنافسة في قطاعها بأنها قوية أو قوية جدا، وذلك بصفة رئيسية في شركات الأغذية والمنسوجات والأسمدة والتشييد والبناء وخدمات النقل والاتصالات والخدمات المالية. وربما ترجع هذه النتائج إلى تباطؤ الطلب خلال السنوات الثلاثة الأخيرة مما جعل المنافسة بين المنتجين أكثر حدة. ومن المحتمل أيضا أن الشركات تحاول بذلك الإعراب عن حاجتها للحماية في ضوء مخاوفها المتزايدة من رفع الدعم. وتأتي النتائج الرئيسية لهذا الرد من الشركات الكبيرة والقطاع الخاص.

الشكل ٨: توافر الموردين المحليين



الشكل ٧: درجة المنافسة



المصدر: نتائج الاستبيان.

المصدر: نتائج الاستبيان.

المسؤولية الاجتماعية للشركات

عند سؤال الشركات عما إذا كانت تساهم في أنشطة المسؤولية الاجتماعية، جاء رد ٤٠٪ منها بالإيجاب. وانخفضت هذه النسبة إلى ٢٥٪ في حالة الشركات الصغيرة بينما ارتفعت إلى ٥١٪ بالنسبة للشركات الكبيرة.

وأخذاً في الاعتبار أهمية توافر الموردين المحليين لتعزيز تنافسية الشركات، قمنا بإضافة سؤال (الشكل ٨) عن مدى توافر هؤلاء الموردين (١ = غير متوفرين، و٥ = متوفرون بكثرة). وقد أدلت النسبة الكبرى من الشركات (حوالي ٦٥٪) بارتفاع مستوى توافر الموردين المحليين (المستويان ٤ و٥ من التوافر)، وذلك في الشركات الكبيرة والصغيرة على حد سواء. وقد جاءت هذه النسب بالأساس من القطاع الخاص.

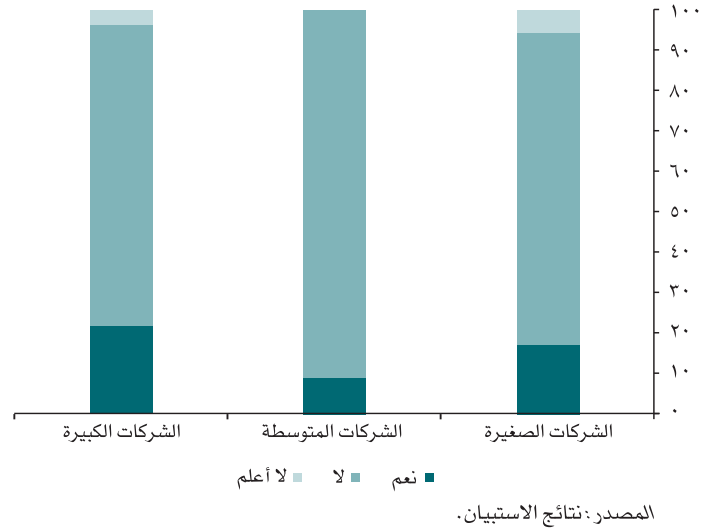
ويساوي المؤشر ١٠٠ نقطة بحد أقصى عند إفادة كافة الشركات بزيادة المتغير، وصفرا بحد أدنى إذا أفادت كافة الشركات بانخفاضه، مع قيمة متوسطة تبلغ ٥٠ نقطة عند إفادة كافة الشركات بثبات المتغير. ويتراوح المؤشر بين ١٠٠ و٠ نقطة، ويزيد بصورة تناسبية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بزيادة المتغير وبصورة عكسية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بانخفاضه. أما التغير في الآراء التي تفيد بثبات قيمة المتغير فيتم إدراجه في كل من البسط والمقام معا لتحديد تأثير هذا التغير. ومن ثم، فإن ارتفاع المؤشر يعكس بيئة أعمال أفضل والعكس بالعكس. وتجدر الإشارة هنا إلي أن المؤشر معكوس بالنسبة للمخزون السلعي وأسعار المدخلات، حيث تعكس الزيادات في هذين المتغيرين مناخ أعمال غير موات للشركات.

ويمثل مؤشر بارومتر الأعمال (الشكل ١) متوسطا بسيطا للمؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان، ويتم حسابه مرة للشركات الكبيرة ومرة أخرى للشركات الصغيرة والمتوسطة لتقييم الأداء وتحديد التوقعات.

وأفاد ٤٢٪ من الشركات التي أجابت "بنعم" بأنها تقوم برعاية الأعمال التطوعية و ٢٧٪ منها قالت إنها تقدم منحاً لأغراض اجتماعية (خفض الفقر وبرامج محو الأمية، إلى آخره).

وبسؤال الشركات عما إذا كانت مساهمتها في أنشطة المسؤولية الاجتماعية سوف تؤدي إلى زيادة مبيعاتها أو تعزيز قدرتها على المنافسة، أجابت ٧٨٪ منها بالنفي، مما يشير إلى أن انتشار أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات لا يزال محدودا ويركز بصفة رئيسية على الأعمال الخيرية.

الشكل ٩: هل تعتقد أن مساهمتكم في المسؤولية الاجتماعية سوف تترجم إلى مبيعات أعلى وقدرة تنافسية أكبر؟



الملحق

بعد شرح المنهجية المتبعة فيما يلي، يتضمن هذا الملحق الجداول التي تعرض نتائج الاستبيان في صورة أرقام

منهجية المؤشر

يهدف المؤشر إلى حساب رقم واحد لإجابات الشركات بشأن كل متغير. وفيما يلي المعادلة المستخدمة في حساب المؤشر:

$$X = \frac{I+S}{100+S} \times 100$$

حيث تمثل S نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير، و I نسبة الشركات التي أفادت بثباته.

الجدول ١٠: الأداء السابق للقطاعات (التغير في المؤشر نسبة إلى الفترة السابقة)

المؤشر الكل	التشغيل	الاستثمار	الأجور	أسعار المدخلات	أسعار المنتجات النهائية	استغلال الطاقة الإنتاجية	المخزون	الصادرات	المبيعات المحلية	الإنتاج	النمو الاقتصادي	القطاع
٣+	٢+	١+	١٤+	٣-	٦+	٤+	١-	٣-	٢+	٣+	٥+	الصناعات التحويلية ومنها ^١
٣+	٥+	١-	٦-	٧+	٢-	١١+	٦-	١-	١١+	١٠+	١+	المواد الغذائية
٣+	٣+	٤-	١٩+	٩-	١٣+	-	٥+	٢-	١+	١-	٨+	المنسوجات
٣+	٣+	١-	٩+	٤+	١١+	٨-	٤-	٦-	٢+	١+	٥+	الأسمدة
٥+	٤+	١+	١٢+	١٢-	٥+	٢+	٢+	٢+	١١+	١١+	١٥+	الخدمات ومنها:
٧+	٨+	١+	١١+	١١-	٢+	٢+	١١+	١١+	١٥+	١٧+	١٣+	التشييد والبناء
٦+	٤+	٢٢-	١١+	١٦-	٨+	٢+	١٠+	١٠+	١٥+	١٤+	٢١+	السياحة
٥+	١-	٤+	١٢+	٨-	٨+	٢+	٢+	١+	٩+	٧+	١٥+	النقل
٢+	٤+	١+	١٥+	٨-	٦+	٣+	٢-	٢-	٣-	١-	٥+	الاتصالات
٦+	٤+	٤+	١٣+	١٥-	٢+	٥+	٧+	٧+	١٤+	١٤+	١١+	الوساطة المالية

المصدر: نتائج الاستبيان.

^١ تشكل تجهيز الأغذية والمنسوجات والأسمدة ٤٠٪ من قطاع الصناعات التحويلية التي شملتها الدراسة.

الجدول ٢٠: الأداء المتوقع للقطاعات (التغير في المؤشر نسبة إلى الفترة السابقة)

المؤشر الكل	التشغيل	الاستثمار	الأجور	أسعار المدخلات	أسعار المنتجات النهائية	استغلال الطاقة الإنتاجية	المخزون	الصادرات	المبيعات المحلية	الإنتاج	النمو الاقتصادي	القطاع
-	١-	٢-	١٢-	٤-	٢+	٢+	٤+	١+	٥+	٤+	١+	الصناعات التحويلية ومنها ^١
٢-	٦-	٥-	٨-	١٢+	١-	٤-	١٠+	-	٧+	٨+	٤٠-	المواد الغذائية
٣٣-	٢-	٩-	٤٢-	٢٦-	٢٤-	١٩-	٢٣-	١٠-	١٨-	٢٨-	٢٠-	المنسوجات
٢٤-	١-	٢-	٤٦-	١٨-	٢٥-	٢٢-	٢٣-	٤-	٢٠-	٢٧-	٥٩-	الأسمدة
١+	٥+	٤+	٥-	٧-	٤+	٥+	١١+	١١+	١٦+	١٦+	٢٩-	الخدمات ومنها:
٢+	٨+	١٠+	٦-	٥-	٢+	٢+	١٠-	٩+	٩+	٨+	٩+	التشييد والبناء
١٤+	٧+	٦+	٢-	١٨-	١٠+	١٢+	٢+	٢٢+	٣٣+	٢٥+	٢١+	السياحة
٤+	-	-	٦-	-	٣+	٤+	٦+	٦+	٨+	٩+	١٥+	النقل
٥-	-	٣-	٢-	١٣-	٦-	٣-	٢٩-	٢٩-	٨+	٩+	١٠-	الاتصالات
٧+	٨+	-	٤-	١٣-	٢+	٨+	٤+	٤+	٢٢+	٢٢+	١٩+	الوساطة المالية

المصدر: نتائج الاستبيان.

^١ تشكل تجهيز الأغذية والمنسوجات والأسمدة ٤٠٪ من قطاع الصناعات التحويلية التي شملتها الدراسة.

● + - - ثابت - هارضة لا يطبق

جدول ٣: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات (يوليو-ديسمبر ٢٠١٢ إلى يناير-يونيو ٢٠١٤)

المستغير	يناير-يونيو ٢٠١٣		يوليو-ديسمبر ٢٠١٣		يناير-يونيو ٢٠١٤		يوليو-ديسمبر ٢٠١٤	
	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل
النمو الاقتصادي	١٢	٢٤	٩	٢٤	٢٣	٣٦	٣١	٢٨
النشاط الاقتصادي	٣٣	٤٤	٣٧	٤٧	٣٦	٣٨	٣٤	٢٩
الإنتاج	٢١	٣٧	١٥	٣٨	٢٦	٣٦	٣٧	٢٩
المبيعات المحلية	٢٤	٣٦	٢٥	٣٩	٢١	٢٧	٢٠	٢٣
المبيعات الدولية	٢٣	٣٦	١٤	٣٧	١٤	١٨	١٤	١٤
المخزون	٧	٥٩	٧	٦٦	٧	١٢	١٢	٢١
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية								
الأسعار								
أسعار المنتجات النهائية	١٣	٧٤	١٣	٥٠	١٨	٧٢	٢٠	٦٦
أسعار المدخلات الوسيطة	٦٠	٢٨	٧٥	٢٥	٦٩	٢٠	٧٩	٢٠
مستوى الأجور	٢١	٦٧	٥٨	٥١	٢٠	٦٧	٥٨	٤٠
المدخلات الأساسية								
الاستثمار	٤٢	٤٩	٢٠	٦٧	١٦	٨٢	١٩	٨٠
التشغيل	٦	٧٢	٥	٧٨	٦	٦٦	١٤	١٤

جدول ٤: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (يناير-يونيو ٢٠١٣ إلى يوليو-ديسمبر ٢٠١٤)

المستغير	يناير-يونيو ٢٠١٣		يوليو-ديسمبر ٢٠١٣		يناير-يونيو ٢٠١٤		يوليو-ديسمبر ٢٠١٤	
	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل
النمو الاقتصادي	٢٥	٤١	١٥	٤٩	٥١	٤٢	٨	٢٥
النشاط الاقتصادي	٢٩	٥٧	٢٤	٦٥	٢٤	٦٢	٤	٥٩
الإنتاج	٢٧	٥٩	٢٤	٦٥	٢٣	٦٤	٤	٥٩
المبيعات المحلية	٢٢	٥٣	٢٠	٦٣	٢١	٦٢	٢	٥٣
المبيعات الدولية	٩	٨٥	٩	٨٣	١١	٨٤	٥	٤٨
المخزون	١٠	٨٣	٦	٨٢	٦	٨٢	٣	٧٢
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية								
الأسعار								
أسعار المنتجات النهائية	٢١	٧٦	١٦	٨٢	١٤	٨٥	١	٧٤
أسعار المدخلات الوسيطة	٤٩	٤٩	٣١	٦٨	٣٥	٦٢	٢	٤٨
مستوى الأجور	٤٢	٥٦	٢٦	٦٣	١	٤٩	١	٧٢
المدخلات الأساسية								
الاستثمار	٤٢	٦٣	١٧	٨٢	١٨	٨٢	٠	٨٠
التشغيل	١٠	٨٤	٥	٩٢	١١	٨٦	٣	٧٦

١ تحمل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود باعلى، وأقل قد تختلف عن المائة نتيجة للتريب.
٢ مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المستجيبات. الاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر الملحق.

جدول ٥٥: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لسابق الكافة شركات العينة (يناير-يونيو ٢٠١٤)

المستغير	قطاع الصناعة التحويلية			قطاع التشييد والبناء			قطاع السياحة			قطاع النقل			قطاع الاتصالات			قطاع الوساطة المالية		
	نسبة مئوية أعلى	نسبة مئوية أقل	المؤشر	نسبة مئوية أعلى	نسبة مئوية أقل	المؤشر	نسبة مئوية أعلى	نسبة مئوية أقل	المؤشر	نسبة مئوية أعلى	نسبة مئوية أقل	المؤشر	نسبة مئوية أعلى	نسبة مئوية أقل	المؤشر	نسبة مئوية أعلى	نسبة مئوية أقل	المؤشر
النمو الاقتصادي	٢٩	٢٤	٤٧,٥	٢٥	٢٢	٥٩	٥٥	٢٥	٢٠	٦٤	٤١	٢٥	٢٤	٥٦	٢٩	٤٣	٥٠	٢٣
النشاط الاقتصادي	٢٩	٢١	٤٩,٣	٢٥	٢٢	٥٩	٥٥	٢٥	٢٠	٦٤	٤١	٢٥	٢٤	٥٦	٢٩	٤٣	٥٠	٢٣
الإنتاج	٢٩	٢١	٤٩,٣	٢٥	٢٢	٥٩	٥٥	٢٥	٢٠	٦٤	٤١	٢٥	٢٤	٥٦	٢٩	٤٣	٥٠	٢٣
المبيعات المحلية	٢٧	٢٣	٤٧,٩	٢٥	٢٢	٥٩	٥٥	٢٥	٢٠	٦٤	٤١	٢٥	٢٤	٥٦	٢٩	٤٣	٥٠	٢٣
المبيعات الدولية	٢٥	٢٥	٤٦,٤	٢٥	٢٢	٥٩	٥٥	٢٥	٢٠	٦٤	٤١	٢٥	٢٤	٥٦	٢٩	٤٣	٥٠	٢٣
المخزون	١٨	٢٨	٤٨,٨	٢٥	٢٢	٥٩	٥٥	٢٥	٢٠	٦٤	٤١	٢٥	٢٤	٥٦	٢٩	٤٣	٥٠	٢٣
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٨	٧٠	٤٥,٩	٢٥	٢٢	٥٩	٥٥	٢٥	٢٠	٦٤	٤١	٢٥	٢٤	٥٦	٢٩	٤٣	٥٠	٢٣
الإسعار																		
أسعار المنتجات النهائية	٣٨	٥٧	٦١	٢٥	٢٢	٥٩	٥٥	٢٥	٢٠	٦٤	٤١	٢٥	٢٤	٥٦	٢٩	٤٣	٥٠	٢٣
أسعار المدخلات الوسيطة	٧٥	٢٣	٢٠	٢٥	٢٢	٥٩	٥٥	٢٥	٢٠	٦٤	٤١	٢٥	٢٤	٥٦	٢٩	٤٣	٥٠	٢٣
مستوى الأجور	٦٩	٢١	٧٦	٢٥	٢٢	٥٩	٥٥	٢٥	٢٠	٦٤	٤١	٢٥	٢٤	٥٦	٢٩	٤٣	٥٠	٢٣
المدخلات الأساسية																		
الإستثمار	١٩	٨١	٥٥	٢٥	٢٢	٥٩	٥٥	٢٥	٢٠	٦٤	٤١	٢٥	٢٤	٥٦	٢٩	٤٣	٥٠	٢٣
التشغيل	١٣	٧٤	٥٠	٢٥	٢٢	٥٩	٥٥	٢٥	٢٠	٦٤	٤١	٢٥	٢٤	٥٦	٢٩	٤٣	٥٠	٢٣

جدول ٥٦: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء المتوقع لكافة شركات العينة (يوليو-ديسمبر ٢٠١٤)

المستغير	قطاع الصناعة التحويلية			قطاع التشييد والبناء			قطاع السياحة			قطاع النقل			قطاع الاتصالات			قطاع الوساطة المالية		
	نسبة مئوية أعلى	نسبة مئوية أقل	المؤشر	نسبة مئوية أعلى	نسبة مئوية أقل	المؤشر	نسبة مئوية أعلى	نسبة مئوية أقل	المؤشر	نسبة مئوية أعلى	نسبة مئوية أقل	المؤشر	نسبة مئوية أعلى	نسبة مئوية أقل	المؤشر	نسبة مئوية أعلى	نسبة مئوية أقل	المؤشر
النمو الاقتصادي	٦٠	٢٩	٦٩	٢٥	٢٢	٥٩	٥٥	٢٥	٢٠	٦٤	٤١	٢٥	٢٤	٥٦	٢٩	٤٣	٥٠	٢٣
النشاط الاقتصادي	٦٠	٢٩	٦٩	٢٥	٢٢	٥٩	٥٥	٢٥	٢٠	٦٤	٤١	٢٥	٢٤	٥٦	٢٩	٤٣	٥٠	٢٣
الإنتاج	٥١	٤٣	٦٦	٢٥	٢٢	٥٩	٥٥	٢٥	٢٠	٦٤	٤١	٢٥	٢٤	٥٦	٢٩	٤٣	٥٠	٢٣
المبيعات المحلية	٥٢	٤٢	٦٦	٢٥	٢٢	٥٩	٥٥	٢٥	٢٠	٦٤	٤١	٢٥	٢٤	٥٦	٢٩	٤٣	٥٠	٢٣
المبيعات الدولية	٣٧	٥٩	٦٠	٢٥	٢٢	٥٩	٥٥	٢٥	٢٠	٦٤	٤١	٢٥	٢٤	٥٦	٢٩	٤٣	٥٠	٢٣
المخزون	١٠	٧٤	٥٢	٢٥	٢٢	٥٩	٥٥	٢٥	٢٠	٦٤	٤١	٢٥	٢٤	٥٦	٢٩	٤٣	٥٠	٢٣
مستوى استغلال الطاقة	٢٤	٧٤	٥٦	٢٥	٢٢	٥٩	٥٥	٢٥	٢٠	٦٤	٤١	٢٥	٢٤	٥٦	٢٩	٤٣	٥٠	٢٣
الإسعار																		
أسعار المنتجات النهائية	٢٥	٧٣	٥٧	٢٥	٢٢	٥٩	٥٥	٢٥	٢٠	٦٤	٤١	٢٥	٢٤	٥٦	٢٩	٤٣	٥٠	٢٣
أسعار المدخلات الوسيطة	٤٩	٥٠	٣٥	٢٥	٢٢	٥٩	٥٥	٢٥	٢٠	٦٤	٤١	٢٥	٢٤	٥٦	٢٩	٤٣	٥٠	٢٣
مستوى الأجور	٧٨	٧٢	٥٨	٢٥	٢٢	٥٩	٥٥	٢٥	٢٠	٦٤	٤١	٢٥	٢٤	٥٦	٢٩	٤٣	٥٠	٢٣
المدخلات الأساسية																		
الإستثمار	١٥	٨٥	٥٤	٢٥	٢٢	٥٩	٥٥	٢٥	٢٠	٦٤	٤١	٢٥	٢٤	٥٦	٢٩	٤٣	٥٠	٢٣
التشغيل	١٦	٨٠	٥٣	٢٥	٢٢	٥٩	٥٥	٢٥	٢٠	٦٤	٤١	٢٥	٢٤	٥٦	٢٩	٤٣	٥٠	٢٣

١ تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد تختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
٢ مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر الملحق.